

تقييم أثر مكونات الهيكل المالي للمقترض في تخفيض مخاطر الائتمان المصرفي

"دراسة ميدانية على المصارف العاملة في مدينة البيضاء"

*د. صلاح حمد محمد فضل الله

تاريخ النشر: 2026/5/12

تاريخ إجازة النشر: 2026/4/4

تاريخ الاستلام: 2026/2/15

المستخلص: تستهدف هذه الدراسة تقييم أثر مكونات الهيكل المالي للمقترض في تخفيض مخاطر الائتمان المصرفي، بالتطبيق على المصارف العاملة في مدينة البيضاء وضواحيها. ولتحقيق هذا الغرض، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الاستدلالي، مستندة إلى استبانة وُزعت على عينة قسدية شملت 81 موظفاً من الكوادر القيادية والائتمانية والرقابية، مع توظيف نموذج الانحدار المتعدد عبر الحزمة الإحصائية (SPSS) لاختبار الفرضيات. خلصت الدراسة إلى أن مكونات الهيكل المالي للمقترض تلعب دوراً جوهرياً في التنبؤ بمستويات مخاطر الائتمان المصرفي؛ حيث ثبت وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لكل من التمويل بالمديونية وتركيبية (تشكيلة) الهيكل المالي الأمثل في التأثير على مخاطر الائتمان. وبصورة شمولية، كشفت النتائج أن هذه المكونات تفسر مجتمعة ما نسبته 37.8% من التباين في مخاطر الائتمان، مما يؤكد فاعليتها كأداة للحد من التعثر الائتماني. وفي المقابل، أظهر التحليل ضعف الاعتماد على حقوق الملكية في التمويل، مما نتج عنه علاقة ارتباط عكسية غير دالة إحصائياً. توصي الدراسة بضرورة اتخاذ تحليل مكونات الهيكل المالي للمقترض كمؤشر استباقي ضمن معايير منح الائتمان، مع التأكيد على صياغة هيكل ملكية متوازنة تضمن تفعيل الرقابة على قرارات الرفع المالي، بما يسهم في تعزيز التحوط المالي واستدامة الأداء المصرفي في مواجهة الأزمات الائتمانية المحتملة. **الكلمات المفتاحية:** مكونات الهيكل المالي، الهيكل المالي للمقترض، مخاطر الائتمان المصرفي، مدينة البيضاء.

Assessing the Impact of Borrower Financial Structure Components on Mitigating Banking Credit Risk: A Field Study of Banks Operating in Al-Bayda City

*Dr. Salah Hamad Amhemmad Fadhlullah¹

Asst. Prof, Department of Finance and Banking, Faculty of Economics

Omar Al Mukhtar, Al-Bayda, Libya

Abstract: This study aims to assess the impact of borrower financial structure components on mitigating banking credit risk, with a specific application to banks operating in Al-Bayda City and its surrounding areas. To achieve this objective, the study adopted a descriptive, analytical, and inferential methodology, relying on a questionnaire distributed to a purposive sample of 81 employees from senior management, credit, and internal audit departments. Hypotheses were tested using multiple regression analysis via the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). The findings reveal that borrower financial structure components play a pivotal role in predicting risk levels; a statistically significant positive impact was identified for both debt financing and the adoption of an optimal financial structure on credit risk. Holistically, the results indicate that these components collectively explain 37.8% of the variance in financing risk, underscoring their effectiveness as a tool for limiting credit default. Conversely, the analysis showed a weak reliance on equity for financing, resulting in a statistically insignificant inverse correlation. The study recommends the integration of borrower financial structure analysis as a proactive indicator within credit-granting criteria. Furthermore, it emphasizes the necessity of formulating balanced ownership structures to ensure effective institutional oversight of financial leverage decisions, thereby enhancing financial hedging and sustaining banking performance in the face of potential credit crises.

Keywords: Financial Structure Components, Borrower Financial Structure, Banking Credit Risk, Al-Bayda City.

المقدمة:

في خضم الظروف الاقتصادية المتغيرة بسرعة التي أجبرت المنظمات على مواجهة التحديات المالية، لم يكن الاعتماد فقط على مصادرها الداخلية للتمويل، مثل حقوق الملكية، كافياً لتلبية احتياجات النمو والتوسع. نتيجة لذلك، لجأت العديد من المنظمات إلى مصادر التمويل الخارجية، وكان أكثرها شيوعاً هو الاقتراض من المؤسسات المالية مثل البنوك. ومع ذلك، تتضمن عمليات

التمويل المصرفي بطبيعتها مخاطر ائتمانية وتشغيلية كبيرة، وهي واحدة من أكبر التحديات التي تواجه القطاع المصرفي، حيث أن عدم التعرف على هذه المخاطر أو إدارتها بشكل صحيح قد يؤدي إلى اضطرابات وأزمات في القطاعين المالي والمصرفي. لذلك، فإن الهدف من هذه الدراسة البحثية هو تحليل مكونات هيكل التمويل للمنظمات المقترضة وتقييم تأثيرها على تقليل مخاطر الائتمان المصرفي.

مشكلة الدراسة:

نظرًا لأن جودة الائتمان مرتبطة مباشرة بدقة تحديد جدارة المقترض الائتمانية وهي حجر الزاوية لإدارة مخاطر الائتمان بنجاح، فإن منح الائتمان هو أحد القرارات الاستراتيجية والحاسمة في القطاع المصرفي. وبما أنه مؤشر حاسم على الكفاءة المالية للمؤسسة والقدرة المحتملة على سداد ديونها، فإن هيكل التمويل للمقترض يظهر كواحد من أهم جوانب عملية التقييم.

ومع ذلك، فإن القضية التي تهدف هذه الدراسة إلى معالجتها هي عدم وجود تحليل شامل ومنهجي لمكونات هيكل تمويل الشركات المقترضة، بالإضافة إلى تجاهل الجوانب التشغيلية والسوقية التي تحيط بها. يمكن أن يتسبب ذلك في قيام البنوك بتقديرات خاطئة لدرجة مخاطر الائتمان. يرفع هذا الخلل المنهجي من خطر العجز المالي للمقترضين ويزيد من مدى تعرض محافظ ائتمان البنوك لخسائر كبيرة. تحاول الدراسة الحالية تقديم إجابة علمية للسؤال البحثي الرئيسي التالي في ضوء هذه الفجوة البحثية والعملية:

"ما تأثير مكونات الهيكل المالي على درجة مخاطر الائتمان في البنوك المستهدفة؟"

وتشتق الأسئلة الفرعية التالية من هذا السؤال الرئيسي:

1. ما مدى تأثير اعتماد طالبي الائتمان على التمويل بالملكية (التمويل الذاتي) في مستوى مخاطر الائتمان المصرفي؟
2. ما هو أثر لجوء طالبي الائتمان إلى التمويل بالمدىونية (الرفع المالي) في مستوى مخاطر الائتمان لدى المصارف؟
3. كيف يسهم تبني طالبي الائتمان لتركيبية هيكل مالي أمثل في التخفيف من حدة مخاطر الائتمان المصرفي؟

أهداف الدراسة:

انطلاقاً من إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، تتمثل الأهداف الرئيسية في الآتي:

1. تحليل أثر اعتماد طالبي الائتمان على التمويل بالملكية (التمويل الذاتي) في مستوى مخاطر الائتمان المصرفي.
2. استقصاء أثر لجوء المقترضين إلى التمويل بالمدىونية (الرفع المالي) في مستوى مخاطر الائتمان لدى المصارف محل الدراسة.
3. تحديد أثر تبني تشكيلة هيكل مالي أمثل (مزيج تمويلي متوازن) للمقترضين في التخفيف من حدة مخاطر الائتمان المصرفي.
4. قياس القدرة التفسيرية لمكونات الهيكل المالي للمقترض (مجتمعة) في التنبؤ بمخاطر الائتمان.

فرضيات الدراسة:

بناءً على الإطار النظري وإشكالية البحث، تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها لاختبارها إحصائياً:

الفرضية الرئيسية:

- الفرضية البديلة (H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات الهيكل المالي للمقترض (مجتمعة) في تحديد مستويات مخاطر الائتمان المصرفي.
- الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات الهيكل المالي للمقترض (مجتمعة) على تحديد مستويات مخاطر الائتمان المصرفي.

الفرضيات الفرعية: (يتم اختبار كل فرضية بديلة مقابل فرضيتها الصفرية التي تفترض عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية).

1. H₁: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالملكية (حقوق الملكية) لدى المقترض في التأثير على مستوى مخاطر الائتمان المصرفي.
2. H₁: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمديونية (الالتزامات) لدى المقترض في التأثير على مستوى مخاطر الائتمان المصرفي.
3. H₁: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتبني المقترض لهيكل مالي أمثل في خفض مستويات مخاطر الائتمان المصرفي.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية هذا البحث من بعدين أساسيين، أحدهما علمي أكاديمي والآخر عملي تطبيقي، يمكن بيانها على النحو التالي:
أولاً: الأهمية العلمية:

تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتخصصة عبر تسليط الضوء على العلاقة الجوهرية بين مكونات الهيكل المالي وسياسات الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي. ومن المأمول أن تفتح الدراسة آفاقاً بحثية جديدة وتحفز الأكاديميين والمؤسسات البحثية على تعميق النقاش وإجراء دراسات مستقبلية أكثر تفصيلاً في هذا المجال، مما يوفر مرجعاً معرفياً للباحثين والمهتمين.

ثانياً: الأهمية العملية (التطبيقية):

تتبلور الأهمية العملية لهذه الدراسة في تقديم أطر عمل تطبيقية لصناع القرار في المؤسسات المصرفية، تبرز الدور الاستراتيجي لمكونات الهيكل المالي في رفع كفاءة تعبئة المدخرات وتخصيصها نحو القنوات الاستثمارية والإنتاجية ذات القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

كما تكتسب الدراسة أهميتها من خلال تزويد الأطراف ذات العلاقة (المستثمرين، والجهات الرقابية، والمحللين الماليين) بآليات تحليلية ونماذج تقييمية تساهم في الفهم العميق لنقاط القوة والضعف في الهياكل المالية للمقترضين. ويساعد ذلك في بناء مؤشرات دقيقة لتقييم الملاءة الائتمانية واستشراف المخاطر المحيطة بالعملية التمويلية، مما يعزز من قدرة المصارف على اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة قائمة على أسس موضوعية، تساهم في حماية المطاف في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي.

2. الإطار المنهجي للدراسة:

في إطار السعي لتحقيق أهداف هذه الدراسة البحثية تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع المعطيات والبيانات والمعلومات المتعلقة بالحالة موضوع الدراسة بالاعتماد على الاستبانة كأداة قياس رئيسية؛ وذلك لوصف رأي الإداريين والموظفين بقسم الائتمان في البنوك العاملة في بلدية البيضاء وضواحيها لمعرفة مدى تأثير مكونات الهيكل المالي على مستوى مخاطر الائتمان المصرفي في هذه المصارف، ثم تحليل هذه البيانات بغرض التوصل إلى النتائج ذات الصلة. وسعيًا لتحليل متغيرات الدراسة، تم اعتماد الاختبارات الإحصائية اللازمة من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) بهدف تحليل البيانات وفحص فرضيات الدراسة، بالإضافة إلى مراجعة المصادر والمراجع العلمية ذات الصلة المباشرة بالدراسة.

2.1 نطاق الدراسة :

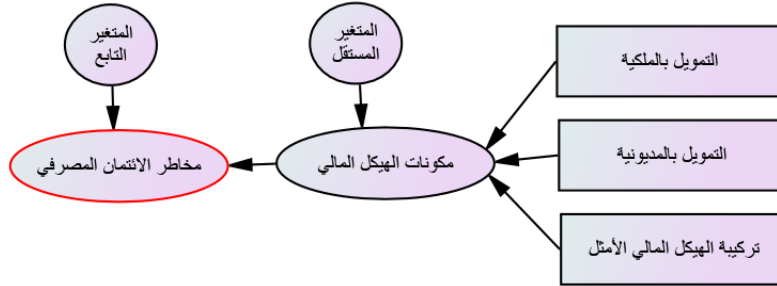
1. الحدود البشرية: تم إجراء الدراسة على الموظفين المصرفيين الأكثر علاقة بالائتمان المصرفي وهم موظفي (الإدارة العليا، أقسام الائتمان، أقسام المراجعة الداخلية).
2. الحدود الموضوعية: ينحصر موضوع هذا العمل البحثي على تقصي أثر مكونات الهيكل المالي على مستوى مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الواقعة بمدينة البيضاء والمناطق المحيطة بها .
3. الحدود المكانية: تتحدد في البنوك التجارية الواقعة بمدينة البيضاء والمناطق المحيطة بها.

4. الحدود الزمنية: تم تجميع بيانات هذه الدراسة البحثية خلال شهري 1 و 2/ 2025م وتم الشروع في تحليلها خلال شهر 3/ 2025م وأصبحت الورقة جاهزة في شكلها النهائي خلال 5/ 2025م.

2.2 المتغيرات البحثية للدراسة، ونموذجها :

المتغير المستقل: ويتمثل في "مكونات الهيكل المالي".

المتغير التابع: وهو "مخاطر الائتمان المصرفي".



شكل رقم (1) النموذج الدراسي المقترح إعداد: الباحث بالاستناد على الدراسات السابقة.

3. السياق النظري والإسهامات البحثية السابقة:

سعيًا للإجابة على إشكالية البحث وتحقيق أهدافه المعلنة، يتألف هذا القسم من أربعة محاور أساسية، بالإضافة إلى خاتمة جامعة تتضمن الاستنتاجات والتوصيات. وقد تم توزيع مادة البحث على هذه المحاور كالتالي:

تناول المحور الأول بالتحليل الإطار المفاهيمي للهيكل المالي، من حيث تحديد ماهيته وأبعاده المتعددة. وبمحت المحور الثاني في الإطار المفاهيمي لمخاطر الائتمان المصرفي، مع التركيز على استراتيجيات إدارتها والتحكم بها. فيما ركّز المحور الثالث على تقديم مراجعة تحليلية نقدية للأدبيات السابقة المرتبطة بموضوع البحث. أما المحور الرابع، فقد عُني بالإطار التطبيقي للدراسة، من حيث عرض منهجيتها، وتحليل بياناتها الأولية، ومناقشة نتائجها. واختُتمت الدراسة بخاتمة اشتملت على عرض لأهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، وتقديم حزمة من التوصيات العلمية والعملية المنبثقة عن نتائج الدراسة.

الإطار المفاهيمي للهيكل المالي:

يُعد الهيكل المالي المتغير المحوري في تقدير الجدارة الائتمانية للمؤسسة، حيث يساهم في تحديد مستويات التعرض للمخاطر المصرفية، ويُسكّل في الوقت ذاته حائط صدٍ يحدّد مدى فاعلية الإجراءات الاحترازية المتخذة للتخفيف من حدتها (طويرش، 2015؛ أبوزيد وأسود، 2021). يُعرّف الهيكل المالي للمقترض بأنه المزيج التمويلي الذي تعتمده المؤسسات لطالبي الائتمان لتغطية احتياجاتها التشغيلية والاستثمارية، ويتمثل في الهيكلية التنظيمية لمصادر التمويل التي توازن بين التمويل الذاتي (حقوق الملكية) والتمويل الخارجي (الالتزامات والديون) (أبوزيد وأسود، 2021). وتكمن أهمية هذا الهيكل في كونه المحدد الرئيس للجدارة الائتمانية للمقترض، حيث تساهم مكوناته في رسم صورة دقيقة لمستويات الرفح المالي وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، مما يجعله المتغير المحوري في تقييم وإدارة مخاطر الائتمان المصرفي. ينعكس التباين في مزيج الهيكل المالي للمقترض بشكل مباشر على جودة المحفظة الائتمانية للمصرف، ومن ثمّ على مستويات ربحيته واستقراره المالي. وتُعد القراءة التحليلية الدقيقة لهذا المزيج ركيزة أساسية للحد من مخاطر الائتمان والتعثر (سعيد، 2015؛ أبوزيد وأسود، 2021). ومع تعدد المخاطر الجوهرية التي تواجهها المصارف من مخاطر سيولة وتشغيل ومخاطر سوق ونظامية (Rishi & Luhar, 2023؛ Hariany, 2024؛ Gerasymenko & Holubova, 2022) تظل مخاطر الائتمان هي الأكثر تأثيراً بطبيعة الهيكل التمويلي لطالبي

الائتمان؛ إذ إن التوازن الدقيق بين مكونات هذا الهيكل (التمويل الذاتي والمديونية) يُمكن المصارف من تعزيز قدرتها على التحوط المالي وامتصاص الصدمات الائتمانية المحتملة (Erlend et al., 2008؛ سعيد، 2015).

1. ماهية الهيكل المالي للمقترض ومكوناته:

يُشير مصطلح الهيكل المالي للمقترض إلى المزيج الكلي لمصادر التمويل (قصيرة وطويلة الأجل) التي تعتمد عليها المنشأة طالبة الائتمان في تمويل أصولها. ويتجسد هذا الهيكل إحصائياً ومحاسبياً في جانب الخصوم وحقوق الملكية، حيث يعكس القرارات التمويلية الاستراتيجية للمنشأة (النعمي والتميمي، 2019، ص 289). ومن منظور تحليل الائتمان المصرفي، ينقسم هذا الهيكل إلى شقين جوهريين: التمويل بالمديونية (التمويل غير الذاتي)، والذي يمثل الالتزامات القائمة تجاه الغير، والتمويل بالملكية (التمويل الذاتي)، الذي يمثل قاعدة رأس المال المملوك. ويُعد التوازن بين هذين المكونين "تركيبية" (تشكيلية) الهيكل المالي الأمثل "حجر الزاوية في تقييم الملاءة الائتمانية؛ إذ يحدد مستوى الرفع المالي ودرجة الانكشاف على المخاطر التي قد تنتقل إلى المصرف الممول (أبو حمام، والداعور، 2013، ص 71). وبناءً عليه، يمكن تعريف الهيكل المالي للمقترض إجرائياً في هذه الدراسة بأنه: "المزيج التمويلي المكون من الحقوق والالتزامات الذي يلجأ إليه طالب الائتمان، والذي تسعى المصارف العاملة في مدينة البيضاء لتحليله كمؤشر استباقي لتقييم احتمالات التعثر والحد من مخاطر الائتمان المصرفي".

2. مكونات الهيكل المالي للمقترض:

يتأسس الهيكل المالي للمنشآت المقترضة على مصدرين رئيسيين للتمويل: التمويل الذاتي المتمثل في حقوق الملكية (Equity Financing)، والتمويل الخارجي القائم على المديونية والرفع المالي (Debt Financing) (الميداني، 2015، ص 479-480). وفي إطار تقييم مخاطر الائتمان المصرفي، يكتسب التمويل الذاتي أهمية استراتيجية وفق التفصيل الآتي:

أولاً: التمويل الذاتي (حقوق الملكية):

تُعد حقوق الملكية "حجر الزاوية" في الهيكل المالي للمقترض، ويمثل فحصها ركيزة أساسية في استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان لدى المصارف (البناء ونعمه، 2024، ص 218). فمن منظور مصرفي، تُعد قوة قاعدة رأس المال المملوك للمقترض بمثابة هامش أمان تمكنه من امتصاص الخسائر التشغيلية، مما يقلل من احتمالات تعثره تجاه المصرف الممول. وفي هذا السياق، تعتمد المصارف على مؤشرات الربحية المرتبطة بالتمويل الذاتي، وفي مقدمتها معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)؛ كونه المعيار الأكثر شمولاً لتقييم كفاءة إدارة المنشأة المقترضة في توليد الأرباح واستخدام أموال الملاك بفاعلية. فزيادة هذا المعدل تُعطي إشارة إيجابية للمصرف حول الملاءة المالية للمقترض وقدرته التدفقية على سداد الالتزامات الائتمانية، في حين يُعد انخفاضه مؤشراً استباقياً على ارتفاع مخاطر الائتمان (شويقي وآخرون، 2023، ص 94). وتتشكل قاعدة التمويل الذاتي للمقترض من مجموعة عناصر جوهريّة، تُمثل في مجموعها "رأس المال الحقيقي" الضامن للعملية الائتمانية، وتتمثل في الآتي:

1 رأس المال المُمَثَّل بالأَسْهُم (Share Capital):

تُعد الأسهم الأداة الرئيسية للتمويل بالملكية، حيث يُعرّف السهم بأنه صك ملكية يمثل حصة في رأسمال الشركة وحقوقها وأصولها (طنيب وعبيدات، 2010، ص 163). وتنقسم الأسهم بدورها إلى نوعين رئيسيين:

• الأسهم العادية (Common Stocks):

تمثل الأسهم العادية صكوكاً تمنح حاملها حقوقاً أساسية في ملكية الشركة، وتحوّله الحصول على نسبة غير محددة مسبقاً من الأرباح تتناسب مع حصته في رأس المال. كما تمنحه حق التصويت في الجمعية العمومية للمساهمين (ريحاني، 2020، ص 352).

• الأسهم الممتازة: (Preferred Stocks)

هي أوراق مالية ذات طبيعة هجينة تجمع بين خصائص الأسهم والسندات. إذ تلتزم الشركة المصدرة لها بدفع توزيعات أرباح ثابتة ومحددة مسبقاً لحامليها. ويتمتع حاملوها بأولوية على حملة الأسهم العادية في الحصول على هذه التوزيعات، وكذلك في استرداد القيمة الاسمية لأسهمهم عند تصفية الشركة. (Rich *et al.*, 2010, p. 508)

2. الأرباح المحتجزة: (Retained Earnings)

تُعد الأرباح المحتجزة مصدراً تمويلياً داخلياً بالغ الأهمية، وهي تمثل ذلك الجزء من صافي أرباح الشركة الذي تقرر الإدارة المالية عدم توزيعه على المساهمين وإعادة استثماره في عمليات المنشأة (الحافظ، 2009، ص 83). ويخضع قرار احتجاز الأرباح لسياسة توزيع الأرباح التي توازن بين تلبية توقعات المساهمين وتمويل فرص النمو المستقبلية، مع الأخذ في الاعتبار القيود القانونية والمالية التي قد تمنع التوزيع في حالات العسر المالي (الحاج، 2019، ص 143).

3. الاحتياطات: (Reserves)

تتمثل الاحتياطات في مبالغ تُقتطع من الأرباح الصافية وتُجَنَّب لأغراض محددة، أبرزها تدعيم المركز المالي للمنشأة لمواجهة الخسائر المستقبلية غير المتوقعة أو لتمويل خطط التوسع، مما يعزز استقرارها المالي في ظل ظروف عدم التأكد (المكاوي، 2015، ص 38).

4. المخصصات: (Provisions)

المخصصات هي أعباء تُحمَّل على الإيرادات لمقابلة التزامات محتملة أو نقص مؤكد في قيمة الأصول. وعلى الرغم من أنها ليست مصدراً تمويلياً بالمعنى الدقيق، إلا أنها توفر سيولة نقدية مؤقتة للمنشأة خلال الفترة ما بين تكوينها واستخدامها الفعلي للغرض الذي حُصصت من أجله، ويمكن استغلال هذه السيولة في تمويل رأس المال العامل والعمليات التشغيلية (الصيرفي، 2013، ص 37).

والجدير بالذكر أن التمويل الذاتي يمنح المشروع العديد من المزايا الجوهرية، تتمثل أبرزها في تعزيز مركزه المالي وتجنبيه أعباء الفوائد المترتبة على التمويل بالدين. كما يتيح هذا النوع من التمويل للإدارة القدرة على اتخاذ قرارات استثمارية تنطوي على مخاطر محسوبة بثقة أكبر. ويُعد الاعتماد على الموارد الذاتية مؤشراً قوياً على استدامة قدرة المشروع على تلبية احتياجاته المالية، مما يعزز موقفه التفاوضي مع الموردين ومؤسسات الإقراض في حال قرر اللجوء إليها مستقبلاً (العش، 2021، ص 18-21). على الرغم من أن التمويل القائم على حقوق الملكية يعكس متانة الملاءة المالية للمنشأة ويدعم قدرتها التفاوضية. إلا أنه في المقابل قد يعكس بعض السلبيات، كالحذ من سرعة التوسع الرأسمالي بسبب محدودية الموارد الذاتية، وتفويت الفرص الاستثمارية البديلة التي قد تتطلب سيولة أكبر.

ثانياً التمويل الخارجي (غير الذاتي):

يُقصد بالتمويل غير الذاتي، أو ما يُعرف بالتمويل الخارجي، اعتماد المنشأة على مصادر أموال من خارجها، والتي تُصنّف بدورها إلى مصادر قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل (عبد الباقي، 2016، ص 297). وتتعدد أدوات هذا النوع من التمويل، ومن أبرزها القروض والسندات.

تُعد القروض الأداة الأبرز ضمن هذا الإطار، حيث تُعرّف بأنها اتفاق تعاقدية بين طرفين، مقرض ومقترض، يُمكن الطرف الثاني من الحصول على مبلغ مالي، مع التزامه برده في تاريخ محدد أو على دفعات، وفقاً للشروط المتفق عليها. وبهذا، يمثل القرض مصدراً جوهرياً للتمويل الخارجي (سرايا وهلال، 2004، ص 193).

وإلى جانب القروض، تبرز السندات كأداة رئيسية للتمويل الخارجي طويل الأجل. والسند هو ورقة مالية قابلة للتداول ذات قيمة اسمية موحدة، تصدرها الشركات المساهمة بهدف الحصول على قرض طويل الأجل من الجمهور. وبموجب هذا الإصدار، تتعهد الشركة بسداد قيمة القرض بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عليه وفقاً للشروط المحددة (سعادة، 2002، ص 86).

الإطار المفاهيمي لمخاطر الائتمان المصرفي وإدارتها:

مفهوم المخاطر المصرفية: تُعرّف المخاطر المصرفية في الأدبيات المالية الرصينة بأنها حالة من عدم اليقين المحيطة بتحقيق العوائد المتوقعة من العمليات الائتمانية، أو احتمالية انكشاف المصرف على خسائر مالية نتيجة تعثر المقترضين (شفيق، 1997، ص 112). ويتمحور جوهر هذه المخاطر حول عدم التأكد من استرداد أصل القرض وعوائده، أو تذبذب حجم التدفقات النقدية الداخلة، أو عدم انتظام توقيت سدادها من قبل طالبي التمويل (رمضان، 2005، ص 22). وفي سياق هذه الدراسة، يُنظر إلى المخاطر المصرفية وبالأخص مخاطر الائتمان على أنها مقياس لدرجة عدم اليقين في الملاءة المالية للمقترضين؛ إذ تتأثر هذه المخاطر بشكل مباشر بسلامة الهيكل المالي للمنشأة المقترضة وقدرتها على توليد تدفقات كافية لسداد الالتزامات. فالمخاطر هنا ليست مجرد احتمال للخسارة، بل هي تحدٍ يواجه الأهداف الاستراتيجية للمصرف ويؤثر على كفاءة استغلال موارده التمويلية (الرحمي، 2010، ص 1). ومن هذا المنطلق، تصبح إدارة هذه المخاطر مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقدرته المصرف على تحليل وفهم مكونات الهيكل المالي للمقترض للتنبؤ بمستويات التعثر المحتملة والحد منها.

مخاطر الائتمان المصرفي: تتبوأ مخاطر الائتمان المصرفي (Credit Risk) صدارة التحديات الاستراتيجية التي تواجه المؤسسات المصرفية لاسيما المصارف العاملة في مدينة البيضاء لكونها تمس جوهر النشاط التمويلي المعتمد على الإقراض. وتنبثق هذه المخاطر من احتمالية إخفاق الطرف المقابل (المقترض) في الوفاء بالتزاماته التعاقدية وسداد أصل الدين وعوائده في الأجل المحددة، مما يضع أصول المصرف في حالة من عدم اليقين (الخليل، 2004، ص 54). وفي ضوء أهداف هذه الدراسة التي تسعى لتقييم أثر مكونات الهيكل المالي للمقترض في تخفيض هذه المخاطر، يغدو تحليل الملاءة المالية للمقترض ضرورة حتمية للتحوط الائتماني. إذ إن أي خلل في المزيج التمويلي للمقترض (سواء في جانب حقوق الملكية أو الالتزامات) يمثل مؤشراً استباقياً على احتمالية تعثر القرض كلياً أو جزئياً. ومن ثم، فإن دراسة أثر هذه المكونات تُعد الأداة المنهجية التي تمكن المصارف من استشراق تدهور القدرة الائتمانية للمقترض قبل وقوع الخسائر الفعلية، مما يساهم في الحد من مخاطر الائتمان وتعزيز جودة الأصول المصرفية.

إدارة مخاطر الائتمان في السياق المصرفي:

الإطار المفاهيمي لإدارة مخاطر الائتمان: تُعرّف إدارة مخاطر الائتمان بأنها منهجية علمية ومنظمة تهدف إلى التحوط من احتمالات تعثر المقترضين، من خلال استشراق الفجوات التمويلية في هياكلهم المالية ووضع الإجراءات الكفيلة بتخفيف حدة الآثار المالية المترتبة عليها. وهي عملية متكاملة تتجاوز مجرد الرصد إلى قياس وتحليل مكونات الهيكل المالي لطالب الائتمان، وتطوير استراتيجيات رقابية تضمن حصر المخاطر عند أدنى مستوياتها المقبولة (Journal of Accountancy, 2018).

مراحل إدارة مخاطر الائتمان المصرفي وعلاقتها بالهيكل المالي للمقترض:

تتجسد فاعلية إدارة المخاطر في المصارف من خلال مراحل متسلسلة (الكراسنة 2006، ص 57)، يمكن إسقاطها على موضوع الدراسة كالتالي:

تحديد المخاطر (Risk Identification): تبدأ هذه المرحلة برصد مسببات المخاطر الكامنة في المزيج التمويلي للمقترض، والتمييز بين المخاطر الناجمة عن الإفراط في المديونية (الرفع المالي) وتلك المرتبطة بضعف قاعدة التمويل الذاتي (حقوق الملكية).

تقييم المخاطر (Risk Assessment): تتضمن قياس الأثر الكمي لمكونات الهيكل المالي للمقترض على احتمالية التعثر؛ حيث يُعد تحليل نسب المديونية والربحية مؤشراً جوهرياً لتصنيف المقترضين حسب درجة خطورتهم، وهو ما يتماشى مع سعي هذه الدراسة لقياس أثر هذه المكونات في تباين المخاطر.

معالجة المخاطر (Risk Treatment): تشمل اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة بناءً على "الهيكل المالي الأمثل" للمقترض؛ فإما قبول الائتمان مع وضع ضمانات إضافية في حالة الرفع المالي المرتفع، أو تخفيف المخاطر عبر اشتراط تدعيم حقوق الملكية، وصولاً إلى تحقيق هدف الدراسة في تخفيض مخاطر الائتمان.

المراقبة والمراجعة (Risk Monitoring and Review): وهي عملية ديناميكية لمتابعة التغيرات في الهيكل المالي للمقترض طوال فترة الائتمان، لضمان استمرار ملاءته المالية وقدرته على السداد، وتحقيق التوازن بين تعظيم العائد وتحميم المخاطر.

يُستخلص مما سبق أن إدارة مخاطر الائتمان ليست مجرد إجراءات إدارية، بل هي عملية تحليلية معمقة لمكونات الهيكل المالي للمقترض. وبما أن النشاط الائتماني هو الركيزة الأساسية لمصارف مدينة البيضاء، فإن أي قصور في تحليل هذا الهيكل قد يؤدي إلى تآكل السيولة وتراجع الربحية. ومن هنا، تبرز القيمة العلمية لهذه الدراسة في تقديم تحليل الهيكل المالي كمؤشر استباقي ضمن أنظمة الرقابة الداخلية، مما يسهم في بناء سياسات ائتمانية صارمة تحدد من احتمالات التعثر وتعزز الاستقرار المصرفي.

الأدبيات السابقة المرتبطة بموضوع البحث:

دراسة (Altman & Hotchkiss, 2006): قدمت هذه الدراسة مسحاً تقييمياً وتحليلياً شاملاً لقضايا الضائقة المالية وإفلاس الشركات، مستعرضة آليات معالجة التعثر في القطاعين الخاص والعام في ضوء الأزمة المالية العالمية. توصلت نتائج الدراسة إلى أن نسبة الرفع المالي والربحية المتراكمة ونسبة السيولة المتداولة تُشكل المكونات الأكثر تنبؤاً بالفشل المالي. وأثبتت الدراسة أن الهيكل المالي للشركة يُفسّر ما بين 72% و 90% من احتمالية التعثر الائتماني قبل عامين من وقوعه. كما أظهرت أن زيادة الديون طويلة الأجل في الهيكل المالي تُضعف مخاطر الائتمان بصورة غير خطية.

دراسة (شاهين, 2010): تناولت هذه الدراسة بالبحث والتحليل المعايير والمؤشرات المنهجية لقياس مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي. وقد توصلت إلى أن من أبرز التحديات التي تواجه إدارات الائتمان المصرفي، غياب منظومة معيارية متكاملة ومرنة، يمكن تكيفها وتطويرها لقياس مخاطر الائتمان بفعالية. وبناءً على ذلك، تم اقتراح إطار عمل يهدف إلى تزويد الإدارات المصرفية بأساس منهجي لتقييم المراكز المالية للمقترضين، بما يُمكنها من تكوين رؤية شاملة ودقيقة حول جدارتهم الائتمانية.

دراسة (Pouraghajan et al., 2012): تناولت هذه الدراسة بالبحث والتحليل أثر هيكل رأس المال في الأداء المالي لعينة من الشركات المسجلة في سوق طهران للأوراق المالية. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة إحصائية بين مستوى المديونية ومقاييس الأداء المالي. وفي المقابل، تم تحديد علاقة ارتباط إيجابية بين نسبة الأصول الملموسة ومعدلات نمو الأداء المالي. ويُستدل من هذه النتائج أن تبني الإدارة لسياسات تمويلية متحفظة، تقوم على تخفيض مستويات الاقتراض، يعزز من ربحية المنشأة وقدرتها على تحقيق قيمة مضافة للمساهمين.

دراسة (السر الحسن, 2013): تناولت هذه الدراسة بالبحث والتحليل أثر مؤشرات الرفع المالي في تشكيل هيكل التمويل لدى الشركة السودانية للاتصالات. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن هيكل تمويل الشركة يعتمد بصورة رئيسية على مصادر التمويل الخارجية (الديون) مقارنةً بمصادر التمويل الداخلية (الملكية). كما أظهرت النتائج أن نسب المديونية تمثل أداة تحليلية جوهريّة لصنع القرار عند اختيار البدائل التمويلية المتاحة، حيث إن التوسع في الاعتماد على التمويل بالاستدانة يفرض قيوداً على حرية التصرف في أصول الشركة، لارتباطها بضمانات (رهونات) لصالح الدائنين.

دراسة، (Al-Taani, 2013): تمحورت هذه الدراسة حول تقصّي طبيعة العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي، بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في القطاع الصناعي الأردني. وقد أظهرت النتائج الإحصائية وجود أثر جوهري ومعنوي لهيكل التمويل على مقاييس الأداء المالي. وفي ضوء هذه النتائج، تقترح الدراسة تبني سياسات تمويلية حذرة، وترشيد الاعتماد على الرافعة المالية (التمويل بالديون)، وعدم اعتباره المصدر الأول للتمويل إلا في الحالات التي تقتضيها الضرورة التشغيلية والاستراتيجية للشركة.

دراسة، (Mwamugo, 2014) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في الأداء المالي لمؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر، مع التركيز على تقييم دور استراتيجيات القرارات المالية في تحقيق الأهداف التنظيمية وتجنب التعثر المالي. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها وجود علاقة بين هيكل التمويل والأداء؛ حيث أن الاعتماد النسبي على المطلوبات المتداولة في تمويل الأصول قد ارتبط بتحسين أداء الشركات. كما توصلت النتائج إلى أن تحسين هيكل الأصول، بحيث تزداد نسبة الأصول التشغيلية إلى إجمالي الأصول، يساهم في تعزيز الأداء المالي مقاساً بمؤشرات الربحية الرئيسية، كالعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين.

دراسة، (Hammami & Adel, 2015): بحثت هذه الدراسة في أثر هيكل الملكية المصرفية على سلوك المخاطرة في البنوك، بالتطبيق على عينة شملت 72 مصرفاً تجارياً من 10 دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) خلال الفترة (2000-2010). كشفت النتائج الجوهريّة للدراسة عن وجود ارتباط وثيق بين تركيز الملكية وزيادة توجه المصارف نحو تبني مستويات أعلى من المخاطرة. وخلصت الدراسة إلى أن تأثير هوية الملاك على مخاطر الائتمان المصرفي يتحدد بشكل أساسي بناءً على حالة إدراج المصرف في الأسواق المالية من عدمه.

دراسة، (مجاهد، 2017): تناولت هذه الدراسة بالبحث والتحليل مفهوم التخطيط المالي وأثره في تقليل المخاطر الائتمانية المصرفية، بالتطبيق على القطاع المصرفي في السودان. وهدفت بشكل خاص إلى تحديد العوامل المؤدية إلى التخلف عن السداد من قبل المدينين. وقد أظهرت النتائج أن كلاً من الضمانات الائتمانية والمقدرة المالية للعميل يُعدّان من المحددات الجوهريّة لخفض مخاطر الائتمان، حيث وُجدت علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الجدارة الائتمانية للعميل وتخفيض حجم المخاطر المحتملة. وفي ضوء هذه النتائج، خلصت الدراسة إلى توصية محورية بضرورة تفعيل المشاركة المؤسسية لمختلف المستويات الإدارية والفنية في البنك عند اتخاذ قرارات منح الائتمان والاستثمار، بهدف تعزيز جودة القرار الائتماني وتقليل المخاطر.

دراسة، (Siddika & Haron, 2019): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر كل من تنظيم رأس المال وهيكل الملكية ودرجة تركيز الملكية على مخاطر البنوك التجارية. تألفت عينة الدراسة من 565 بنكاً تجارياً من 52 دولة خلال الفترة 2011-2015. توصلت الدراسة إلى أن زيادة نسبة رأس المال تقلل من مخاطر البنوك وأن الضغط التنظيمي يزيد من مخاطر البنوك. لم يتم العثور على علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل ملكية البنوك والمخاطرة. كما تبين أن تركيز الملكية يرتبط سلباً بالمخاطر المصرفية. وأخيراً، وجدت الدراسة أنه على المدى الطويل، بزيادة البنك من مستوى رأس المال يقلل من مخاطر التعثر "التخلف عن السداد".

دراسة، (أبو زيد وأسود، 2021): تمحورت هذه الدراسة حول تحديد دور تركيبة الهيكل المالي في استدامة الربحية المصرفية في المصارف التجارية العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة (2013-2018). توصلت الدراسة إلى أن الهيكل المالي يلعب دوراً محورياً في تحديد مستوى ربحية المصارف، حيث يفسر 75% من التغير في الربحية. النتائج تشير إلى ضرورة إعادة النظر في تركيبة الهيكل المالي للمصارف العراقية، خاصة فيما يتعلق بالاعتماد المفرط على الالتزامات قصيرة الأجل. كما تؤكد على أهمية تطوير القدرات الإدارية وأنظمة إدارة المخاطر لتحسين الأداء المالي والربحية المستدامة.

دراسة، (شويقي وآخرون، 2023): تناولت هذه الدراسة تحليل مخاطر التمويل المصرفي على المقترضين بالتطبيق على بنك الأسرة (فرع الجنبنة) خلال الفترة (2019-2021). اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستندةً إلى البيانات الأولية المجمعة عبر الاستبيانات والبيانات الثانوية من التقارير والمنشورات، وتمت معالجتها إحصائياً باستخدام برنامج (SPSS). توصلت الدراسة إلى نتائج جوهرية، أبرزها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستويات مخاطر التمويل المصرفي والتقلبات الاقتصادية المحيطة بالعملاء، بالإضافة إلى ارتباط هذه المخاطر بالأوضاع الأمنية والسياسية السائدة. وأوصت الدراسة بضرورة إيلاء المصارف عناية فائقة بمعالجة مخاطر القروض، وضرورة التوسع في قاعدة المقترضين مع تكثيف الدراسات حول أثر المخاطر النظامية (الاقتصادية والسياسية) في مختلف القطاعات التمويلية.

دراسة، (Jabbouri et al., 2023): استهدفت هذه الدراسة استقصاء أثر تركيز الملكية على مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي، بالتطبيق على عينة شملت 98 مصرفاً مدرجاً في 10 أسواق مالية ناشئة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2016. توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية (إيجابية) بين تركيز الملكية وحجم القروض المتعثر (كمؤشر لمخاطر الائتمان). وخلصت الدراسة إلى ضرورة قيام البنوك المركزية بإدراج "تركيز الملكية" كمحدد جوهرى للتنبؤ بالأزمات المالية المستقبلية، مؤكدةً على أهمية تعزيز آليات الحوكمة على مستوى المؤسسات والدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للحد من مشاكل الوكالة، وضمان سلامة النظام المصرفي، وتعزيز ثقة المستثمرين.

دراسة، (البناء ونعمه، 2024): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر جمود هيكل رأس المال على القدرة الائتمانية للمصارف العراقية خلال الفترة (2006-2020). توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها وجود علاقة تأثير معنوية بين جمود هيكل رأس المال ونسبة أجمالي القروض والسلف إلى الودائع. جاءت توصيات الدراسة بضرورة قيام المصارف بتسويق الخدمات المقدمة لجذب الودائع كذلك الالتزام بالقوانين والتشريعات الصادرة من السلطات النقدية والاعتماد على مصادر متنوعة لتمويل هيكل رأس مالها.

دراسة، (Hariany, 2024): هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف ممارسات إدارة المخاطر المالية في قطاعات الخدمات المصرفية والتأمين وتمويل الشركات. توصلت الدراسة إلى أن تحديد المخاطر يعتبر خطوة أساسية وحيوية في إدارة المخاطر الفعالة. وأوصت الدراسة على الحاجة إلى نهج متكاملة لإدارة المخاطر تراعي التهديدات والشكوك الناشئة، وتعزز التعاون التنظيمي، وتستفيد من الابتكارات التكنولوجية.

دراسة، (البشير والحاج أحمد، 2025): استهدفت هذه الدراسة تحليل أثر مكونات الهيكل المالي للمقترضين على مستويات المخاطر المصرفية، واستقصاء دور قرارات الائتمان في الحد من هذه المخاطر بالتركيز على المصارف السودانية العاملة في ولاية الخرطوم. اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، مستهدفين عينة من (139) كادراً مصرفياً من مدراء الفروع والمراجعين الداخليين ورؤساء الأقسام، وتمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج (SPSS). خلصت نتائج الدراسة إلى أن تحليل مكونات الهيكل المالي لطالبي الائتمان يحظى باهتمام فائق من قبل مانحي الائتمان، حيث يُعد التمويل بحقوق الملكية مؤشراً حاسماً على قوة المركز المالي للمقترض. كما أكدت النتائج أن وجود هيكل مالي مثالي (متوازن) يدعم الموقف الائتماني للمصرف في اتخاذ قرارات المنح ويقلل من احتمالات التعثر. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتخطيط الائتماني للسيولة والربحية، وتعزيز أنظمة الرقابة والاستباقية للمخاطر الائتمانية عبر "الاستشعار المبكر" والمتابعة الميدانية المستمرة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

1. من حيث الهدف والمحتوى: أغلب الدراسات السابقة ركزت على "هيكل رأس المال" وعلاقته بـ "الأداء المالي والربحية" للشركات (مثل دراسة Pouraghajan، Al-Taani)، أو ركزت على الهيكل المالي للمصرف نفسه وأثره في ربحيته (مثل

دراسة أبوزيد وأسود، والبناء ونعمه). كما تناولت بعضها المخاطر من منظور العوامل الخارجية كالتقلبات الاقتصادية والسياسية (مثل دراسة شويقي وآخرون). بينما الدراسة الحالية تنفرد بتركيزها المباشر والدقيق على مكونات الهيكل المالي للمقترض (بشكل تفصيلي حقوق ملكية، مديونية، هيكل أمثل) كمتغيرات مستقلة، وقياس أثرها في تخفيض مخاطر الائتمان كمتغير تابع، مما يجعلها دراسة متخصصة في إدارة المخاطر الائتمانية من منظور تحليلي مالي للمقترضين.

2. من حيث النطاق الجغرافي والبيئة: الدراسات السابقة توزع نطاقها الجغرافي بين السودان، العراق، الأردن، إيران، ودول مجلس التعاون الخليجي، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) بشكل عام. بينما الدراسة الحالية تُعد من الدراسات الميدانية القليلة (وفق حدود علم الباحث) التي تُطبق هذا النموذج في البيئة الليبية، وبالتحديد في مدينة البيضاء وضواحيها، مما يمنح نتائجها خصوصية ومصداقية عالية في فهم سلوك المقترضين والمصارف المحلية.

3. من حيث المتغيرات والقياس: الدراسات السابقة اعتمد بعضها على البيانات الثانوية (تقارير مالية منشورة وسلاسل زمنية) لقياس العلاقة بين المديونية والربحية. بينما الدراسة الحالية اعتمدت على البيانات الأولية عبر استهداف الكوادر البشرية الأكثر علاقة بالائتمان (إدارات الائتمان، التدقيق، الإدارة العليا)، واستطاعت تقديم قياس كمي دقيق للقدرة التفسيرية لمكونات الهيكل المالي، حيث أثبتت أنها تفسر 37.8% من التباين في مخاطر البنوك، وهو تحديد رقمي دقيق قلما يوجد في الدراسات الوصفية العامة.

4. من حيث الحدثة والتوقيت: الدراسات السابقة: تتراوح زمنياً من عام 2010 إلى 2024. بينما الدراسة الحالية تكتسب صفة المعاصرة القصوى (2026/2025)، فهي تستفيد من نتائج أحدث الدراسات (مثل دراسة البشير والحاج أحمد 2025، ودراسة Hariany 2024) وتبني عليها، مما يجعلها تواكب أحدث المعايير والتوجهات العالمية في إدارة المخاطر المالية.

5. من حيث الغاية والنتائج المتوقعة: الدراسات السابقة انتهت معظمها بتوصيات عامة لتحسين الأداء أو تقليل الديون. بينما الدراسة الحالية تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث تقدم "رؤية استباقية" فهي تقترح اتخاذ الهيكل المالي "كمؤشر استباقي" للتنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها، وهو تحول من الإدارة العلاجية للمخاطر إلى الإدارة الوقائية. الخلاصة يمكن القول بأن الدراسة الحالية تستمد أصالتها من كونها تجمع بين الرصانة النظرية للدراسات العالمية والحدثة المنهجية، مع التطبيق الميداني المتخصص في بيئة بكر (مدينة البيضاء)، موفرةً بذلك إطاراً عملياً للمصارف الليبية للحد من مخاطر الائتمان عبر الفهم العميق للهيكل المالي للمقترضين.

الإطار التطبيقي للدراسة:

4.1 المجتمع البحثي والعينة الممثلة

تألفت الفئة السكانية محل الدراسة من كل الموظفين العاملين بالمؤسسات المصرفية الواقعة في مدينة البيضاء وضواحيها، وعددها 7 مصارف متمثلة في (الإدارة العامة للبنك التجاري الوطني، بنك الجمهورية، بنك الوحدة، بنك التجارة والتنمية، البنك التجاري الوطني، بنك شمال أفريقيا، بنك الصحاري). وتشكلت العينة المستخدمة في هذه الدراسة من الموظفين الأكثر علاقة بممارسة الائتمان المصرفي وينتمون إلى (الإدارة العليا، أقسام الائتمان، أقسام المراجعة الداخلية). وباستخدام أداة الاستبيان، تم اختيار عينة قصدية مكونة من (100) موظف، طلب منهم المشاركة في تعبئة الاستبيان. وبلغ عدد الاستثمارات المستردة (81) استبانة مكتملة الردود ومستوفية لشروط التحليل الإحصائي، أي بنسبة استجابة 81% من العدد الكلي للاستبيانات، وهي نسبة جيدة للقيام بالتحليلات الإحصائية اللازمة على إجابات المشاركين في الدراسة، ومن ثم تعميم الاستنتاجات المستنبطة على المجتمع الذي طبقت عليه الدراسة باطمئنان.

4.2 أداة الدراسة

بعد مراجعة العديد من الجهود البحثية السابقة في هذا المجال، جرت تطوير استمارة الاستبيان، واحتوت على أسئلة محددة الإجابة أي الأسئلة المغلقة كوسيلة أساسية لتجميع البيانات الضرورية بهدف فحص الفرضيات المطروحة في سياق هذه الدراسة البحثية، حيث تم تصميمها بطريقة تمكن المشاركين من إعطاء البيانات المطلوبة منهم بسهولة ويسر، وتضمنت قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: تضمن عدد من التساؤلات الخاصة بالمعلومات الشخصية والوظيفية للمشاركين في الدراسة مثل (الجنس والعمر وسنوات الخبرة والمؤهل العلمي والتخصص العلمي والمسمى الوظيفي).

القسم الثاني: يحتوي على بندين:

البند الأول: ويغطي متغير "مكونات الهيكل التمويلي" حيث يشتمل على (15) عبارة بالاعتماد على الدراسات السابقة، تهدف الى التعرف على واقع ممارسة مكونات الهيكل المالي وذلك استنادا الى تصورات أفراد العينة المشاركين في الدراسة، وقد تم تحديد ثلاث أبعاد والتي تعد من أبرز الأبعاد التي تمثل مكونات الهيكل المالي وقدمت على النحو التالي :

▪ "التمويل بالملكية": كأحد مكونات الهيكل المالي وتمثله العبارات المرقمة من (1-5).

▪ "التمويل بالمدىونية": كأحد مكونات الهيكل المالي وتمثله العبارات المرقمة من (6-10).

▪ "تركيبية (تشكيلية) الهيكل المالي الأمثل": كأحد محددات الهيكل المالي وتمثله العبارات المرقمة من (11-15).

البند الثاني: ويغطي متغير "مخاطر الائتمان المصرفي"، حيث يشتمل على (10) عبارات بالاعتماد على الدراسات السابقة، تهدف الى التعرف على واقع ممارسة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية الليبية قيد الدراسة.

وقد تمت صياغة القسم الثاني من الاستبيان بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي وذلك لقياس درجة الموافقة لمكونات الهيكل المالي السابقة ومخاطر الائتمان المصرفي، بالإضافة الى وضع وزن نسبي لدرجة الموافقة، حيث أخذ المقياس الشكل التالي، والمبين بالجدول رقم (1).

جدول رقم (1) ترميز الإجابات

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الرمز	1	2	3	4	5

تم تحديد درجة الأهمية حسب قيم المتوسط المرجح (دمنهوري والراشد، 2018) كما يلي:

- إذا سجلت قيمة المتوسط الحسابي في المجال بين (1 إلى أقل من 1.80)، فإن هذا يعني أن درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المندرجة تحت المحور بوجه عام تمثل درجة ضعيفة جداً.
- في حال تراوحت قيمة المتوسط الحسابي بين (1.80 إلى أقل من 2.60)، فإن هذا يعني أن درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المندرجة تحت المحور بوجه عام تمثل درجة ضعيفة.
- إذا سجلت قيمة المتوسط الحسابي في المجال بين (2.60 إلى أقل من 3.40)، فإن هذا يعني أن درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المندرجة تحت المحور بوجه عام تمثل درجة متوسطة.
- في حال تراوحت قيمة المتوسط الحسابي بين (3.40 إلى أقل من 4.20)، فإن هذا يعني أن درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المندرجة تحت المحور بوجه عام تمثل درجة عالية.
- إذا سجلت قيمة المتوسط الحسابي في المجال بين (4.20 إلى 5)، فإن هذا يعني أن درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المندرجة تحت المحور بوجه عام تمثل درجة عالية جداً.

4.3 صدق وثبات وسيلة جمع البيانات:

تم استخدام اختبار ألفا كرو نباخ بهدف التأكد من موثوقية وثبات نتائج المعلومات المستقاة من المشاركين في الدراسة، فإذا كانت قيمة (ألفا) أكبر من (60%)، فذلك يعني أن بيانات الدراسة ذات ثبات وموثوقية عالية، أما إذا كانت قيمة (ألفا) أقل من (60%) فذلك يعني أن هناك عدم ثبات في بيانات الدراسة، وقد كانت نسبة اختبار ألفا كرو نباخ لبيانات هذه الدراسة (90%، 84%، 68%، 79%، 82%، 87%) كما تبين بيانات الجدول (2)، مما يشير إلى مدى إمكانية التعويل على تعميم النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية.

كما تم إجراء اختبار الصدق للتأكد من أن أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان تقيس ما أعدت من أجله وتم حسابه عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وكانت قيمتها (95%، 91%، 82%، 89%، 90%، 93%) كما تشير المعطيات الواردة بالجدول (2) وتعتبر جميعها قيم مقبولة، وبالتالي يمكن الاعتماد على الاستبيان والاطمئنان لصدقه.

جدول (2) النتائج المتعلقة بمعاملات الثبات والصدق لبيانات استمارة الاستبانة

المجال	عدد العبارات	معامل الثبات الداخلي "ألفا كرو نباخ"	معامل الصدق "جذر الثبات"
"التمويل بالملكية"	5	0.907	0.952
"التمويل بالميونية"	5	0.843	0.918
"تركيبية (تشكيلية) الهيكل المالي الأمثل"	5	0.687	0.828
"مكونات الهيكل المالي ككل"	15	0.797	0.892
"مخاطر الائتمان المصرفي ككل"	10	0.826	0.908
الإجمالي	25	0.871	0.933

المرجع: أعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج (SPSS)

4.4 تحليل بيانات الدراسة

بعد أن تم تجميع استمارات الاستبيان، تم تفرغ بياناتها وتبويبها ومراجعتها ومعالجتها إحصائياً بواسطة برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) Static Package for Social Sciences، وذلك من خلال الأساليب الآتية:

أولاً: الإحصاء الوصفي: حيث تم توظيف العديد من المقاييس الإحصائية، وذلك على النحو التالي:

- التكرارات والنسب المئوية، لتحديد خصائص مفردات عينة الدراسة (توصيف العينة).
- المتوسطات الحسابية، للتعرف على الاتجاه العام لمفردات العينة بالنسبة لكل متغير على حده.
- الانحراف المعياري، لتحديد مقدار التشتت في إجابات المبحوثين لكل عبارة عن المتوسط الحسابي.

ثانياً: الإحصاء الاستدلالي: لاختبار فرضيات الدراسة حيث تم تطبيق ما يلي:

- اختبار الثبات (Reliability Test) لحساب درجة الثبات للمقاييس المعتمدة بتطبيق معامل ألفا كرو نباخ . (Cronbach Alpha)
- تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) وذلك بهدف اختبار صلاحية النموذج المقترح لهذه الدراسة، وصحة فرضيات الدراسة، وتأثير المتغير المستقل بأبعاده الثلاث على المتغير التابع.

4.5 نتائج التحليل الإحصائي الوصفي:

تم استخدام التحليل الوصفي للبيانات الخاصة بالمشاركين في الدراسة والمتمثلة في الجنس والعمر والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والتخصص العلمي والمسمى الوظيفي، وتبين بيانات الجدول (3) النتائج المتحصل عليها.

جدول (3) النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة

النسبة	التكرار	الفئات	الخاصية	م
70.4%	57	ذكر	الجنس	1
29.6%	24	أنثى		
100%	81		المجموع	
17.3%	14	من 20 – 30 سنة	العمر	2
48.1%	39	من 31 – 40 سنة		
22.3%	18	من 41 – 50 سنة		
7.4%	6	من 51 – 60 سنة		
4.9%	4	60 سنة فأكثر		
100%	81		المجموع	
18.5%	15	دبلوم متوسط- ثانوي	المؤهل العلمي	3
50.6%	41	بكالوريوس		
17.3%	14	ماجستير		
7.4%	6	دكتوراه		
6.2%	5	أخرى		
100%	81		المجموع	
9.9%	8	أقل من 5 سنوات	عدد سنوات الخبرة	4
40.7%	33	من 5 – 10 سنوات		
25.9%	21	من 10 – 15 سنة		
12.3%	10	من 15 – 20 سنة		
11.2%	9	20 سنة فأكثر		
100%	81		المجموع	
53.1%	43	اقتصاد	التخصص	5
14.8%	12	قانون		
8.6%	7	هندسة		
9.9%	8	تقنية معلومات		
13.6%	11	أخرى		
100%	81		المجموع	
49.4%	40	موظف بقسم الائتمان	المسمى الوظيفي	6
7.4%	6	رئيس قسم المراجعة المالية		
14.8%	12	رئيس قسم الائتمان		
28.4%	23	عن إدارة المصرف		
100%	81		المجموع	

المرجع: أعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج (SPSS)

- يتضح من الجدول أعلاه إن فئة أفراد العينة من الذكور هي الأكثر تكراراً حيث بلغت نسبتهم 70.4% تقريباً، في حين بلغت نسبة فئة الإناث من أفراد العينة 29.6% من إجمالي عينة الدراسة. وهذا يعتبر طبيعياً في المجتمعات الشرقية المحافظة مثل المجتمع الليبي.
- يتبين من الجدول السابق أن ما يعادل 65.4% من المستجيبين كانت أعمارهم أقل من 40 سنة، وهذا يشير الى أن المصارف يغلب عليها الفئة الشابة، وهو مؤشر على كفاءة العينة .
- كما تكشف البيانات الواردة من الجدول السابق أن اغلب المشاركين في الدراسة هم من حملة بكالوريوس فأكثر حيث بلغت نسبتهم 75.3%. وتدل هذه النسبة على الخلفية العلمية للمستجيبين مما يمكنهم من فهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها بطريقة صحيحة، وهذا بدوره يعطي نتائج أقرب للواقع.
- يستدل من الجدول السابق أن ما يعادل 67% من المشمولين بالبحث يتمتعون بخبرة تقع ما بين (5- 15 سنة) وهي الفئة الأكثر تكراراً، بينما بلغت الفئة (أقل من 5 سنوات) أقل تلك الفئات تكراراً فقد بلغت ما نسبته 10% من عينة الدراسة.

ونستنتج من ذلك إن أغلب المستجيبين على فقرات الاستبيان يتمتعون بخبرة كافية تمكنهم من فهم فقرات الاستبيان والجواب عليها بسهولة وموضوعية.

- يتبين من الجدول (3) أن أغلب المستجيبون هم من حملة بكالوريوس اقتصاد حيث بلغت نسبتهم 53%، وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة لديهم مؤهلات أغلبها في التخصص المناسب الذي يعطي انطباع جيد على قدرتهم في إبداء آرائهم حول موضوع الدراسة. بينما كانت أقل نسبة وهي 22% لكل من حملة بكالوريوس هندسة وحملة ليسانس قانون.
- تشير نتائج جدول (3) أن أكثر المشاركين في الاستبيان هم من فئة موظفي أقسام الائتمان والإدارة العليا بالمصرف ورؤساء أقسام الائتمان حيث بلغت ما نسبته 49%، 28%، 14% من عينة الدراسة على التوالي، وهذا يعد اختيار مناسب للإجابة على فقرات الاستبيان، بمعنى شمول العينة على أكثر من طرف، والتعدد في وجهات النظر حول موضوع الدراسة وعدم الاكتفاء بوجهة نظر واحدة، وبالتالي فإن ذلك ينعكس إيجاباً على صحة البيانات المتحصل عليها من الاستبانة.

4.5.1 الإجابة عن السؤال الرئيسي للدراسة: ما مستوى مخاطر الائتمان المصرفي بالنسبة للمصارف المستهدفة؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات مجال "مخاطر الائتمان المصرفي" والمجال ككل، وتبين بيانات الجدول (4) النتائج المتعلقة بذلك.

جدول (4) النتائج المتعلقة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات "مخاطر الائتمان المصرفي"

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	"يهتم المصرف بتجديد وتفعيل القرارات المالية المبنية على دراسة مكونات الهيكل المالي مما يحد من المخاطر المصرفية".	3.30	0.901	5	متوسط
2	"يوجد بالمصرف إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر".	3.41	0.818	1	عالي
3	"يعتمد المصرف بصورة مبالغ على الضمانات ولا يتم التركيز بصورة مباشرة على جدوى المشروع وكفاءة تدفقاته النقدية ومقدرة العميل على السداد".	3.33	0.806	4	متوسط
4	"يقوم المصرف بإجراء تقييم شامل لمخاطر العميل واتخاذ الإجراءات المصححة كأداة للحد من المخاطر".	3.25	0.814	6	متوسط
5	"المنافسة الحادة بين المصارف والإسراع في منح التسهيلات الائتمانية التي تفقد لبعض الاعتبارات المهمة تؤثر على المخاطر وزيادة احتمالية حدوثها".	2.77	0.694	10	متوسط
6	"يلتزم المصرف بقياس الجدارة الائتمانية للعميل قبل منحه الائتمان المصرفي مما يسهم في الحد من المخاطر المصرفية".	2.90	0.663	9	متوسط
7	"يقوم المصرف بمتابعة الظروف المحيطة بالعميل ورصد التغيرات التي تطرأ على البيئة التي يعمل فيها العميل".	3.15	0.808	8	متوسط
8	"يقوم المصرف بمتابعة وتطبيق التطورات المستمرة للضوابط الرقابية والمصرفية اللازمة للحد من المخاطر".	3.35	0.883	3	متوسط
9	"يلتزم المصرف بعد منح الائتمان المصرفي بمتابعة المركز المالي للعميل وتقييم ربحيته بصورة دورية مما يسهم في الحد من المخاطر المصرفية".	3.22	0.880	7	متوسط
10	"يوجد بالمصرف نظام تدقيق مالي مبني على المخاطر".	3.36	0.926	2	متوسط
	"مخاطر الائتمان المصرفي" ككل	3.20	0.514	-	متوسط

المرجع: أعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج (SPSS)

تُظهر نتائج التحليل الإحصائي للبيانات الموضحة في الجدول (4) أن تقديرات عينة الدراسة لمستوى ممارسة إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الليبية كانت بدرجة "متوسطة" بوجه عام. فقد بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي محور الدراسة (3.20)، وهي قيمة تفوق المتوسط الفرضي المعتمد (3.00)، وانحراف معياري قدره (0.514). وقد تراوحت المتوسطات

الحسابية لاستجابات أفراد العينة على فقرات المحور بين (2.77) و(3.41). وعلى مستوى الفقرات، جاءت الفقرة (2) التي تنص على "يوجد بالمصرف إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر" في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.41)، وبدرجة تقدير "عالية". تلتها فقرة "يوجد بالمصرف نظام تدقيق مالي مبني على المخاطر" بمتوسط حسابي (3.36) ودرجة تقدير "متوسطة". في المقابل، حلت الفقرة التي تنص على "المنافسة الحادة بين المصارف والإسراع في منح التسهيلات الائتمانية التي تفتقد لبعض الاعتبارات المهمة تؤثر على المخاطر وزيادة احتمالية حدوثها" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.77)، وبدرجة تقدير "متوسطة". يُستخلص من ذلك أن هناك إدراكاً لدى عينة الدراسة بوجود أسس هيكلية وتنظيمية لإدارة المخاطر (كالإطار المتكامل والتدقيق)، إلا أن هناك تحديات عملية مرتبطة بالبيئة التنافسية وضغوط منح الائتمان لا تزال تؤثر على فعالية هذه الممارسات، مما يجعل التقييم العام يميل إلى المتوسط.

4.5.2 الإجابة عن السؤال الثاني: ما مدي تبني أبعاد الهيكل التمويلي (مجتمعة) بالنسبة للمصارف المستهدفة؟

للإجابة على هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان التي تقيس مكونات الهيكل التمويلي من وجهة نظر موظفي البنوك قيد الدراسة على مستوى الأبعاد والفقرات على النحو التالي:

جدول (5) النتائج المتعلقة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية "الأبعاد مكونات الهيكل التمويلي"

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوي
1	"التمويل بالملكية"	3.01	0.926	3	متوسط
2	"التمويل بالمدبونية"	3.41	0.670	2	عالي
3	"تركيبية (تشكيلية) الهيكل المالي الأمثل"	3.58	0.747	1	عالي
	المتوسط الكلي لأبعاد الهيكل التمويلي ككل	3.34	0.524	-	متوسط

المرجع: أعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج (SPSS)

تُظهر نتائج التحليل الإحصائي الوصفي في الجدول (5) المتوسطات الحسابية لأبعاد مكونات الهيكل التمويلي في المصارف عينة البحث. وقد تراوحت قيم هذه المتوسطات بين (3.01) و(3.58). وسجل البعد الثالث "تركيبية (تشكيلية) الهيكل المالي الأمثل" أعلى متوسط حسابي بقيمة (3.58)، مما يشير إلى مستوى ممارسة مرتفع. تلاه البعد الثاني "التمويل بالمدبونية" بمتوسط حسابي بلغ (3.41)، وبمستوى ممارسة مرتفع أيضاً. أما البعد الأول "التمويل بالملكية"، فقد حلّ في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.01)، وبمستوى ممارسة متوسط. وعلى المستوى الكلي، بلغ المتوسط الحسابي العام لأبعاد مكونات الهيكل التمويلي (3.34)، وهي قيمة تفوق المتوسط الفرضي للمقياس البالغ (3.00). وتشير هذه النتائج مجتمعة إلى أن المصارف عينة البحث تتبنى مكونات الهيكل التمويلي بدرجة تتراوح بين المتوسطة والمرفعة. ولزيد من التفصيل، تعرض الجداول اللاحقة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات هذه الأبعاد.

4.5.2.1 البعد الأول: تصورات المستجيبين لبُعد التمويل بالملكية

جدول (6) النتائج المتعلقة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات "التمويل بالملكية"

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوي
1	"تزداد رغبة المصرف في منح الائتمان كلما كان العميل يعتمد على موارده الذاتية".	3.14	1.202	1	متوسط
2	"التمويل بحقوق الملكية يستدل به على قوة المركز المالي للعميل".	3.07	1.058	3	متوسط
3	"يعمل التمويل بحقوق الملكية على تقوية الموقف التفاوضي للعميل عند الاقتراض".	3.10	0.970	2	متوسط
4	"يعطي التمويل بحقوق الملكية (الأسهام، الأرباح) انطباعاً قوياً بأن طالب الائتمان قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً".	3.01	1.043	4	متوسط
5	"يعمل التمويل بحقوق الملكية على أضعاف العائد المتحصل للعملاء، وإبطاء التوسع الرأسمالي وعدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية البديلة".	2.73	1.140	5	متوسط
	المتوسط الكلي لبُعد التمويل بالملكية ككل	3.01	0.926	-	متوسط

المرجع: أعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج (SPSS)

أظهرت النتائج المتعلقة بمكونات الهيكل التمويلي (جدول 6) أن بُعد "التمويل بالملكية" حصل على تقييم متوسط الأهمية من قبل العاملين في البنوك التجارية الليبية (المتوسط الحسابي=3.01). هذه القيمة، التي تزيد بشكل طفيف عن المتوسط الفرضي للمقياس (3.00)، تؤكد على الدور المعتدل الذي يلعبه التمويل بالملكية في الحد من مخاطر الائتمان من وجهة نظر العينة. وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور بين (2.73) و(3.14)، وجميعها تقع في نطاق الأهمية المتوسطة. وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة "تزداد رغبة المصرف في منح الائتمان كلما كان العميل يعتمد على موارده الذاتية" بمتوسط حسابي (3.14). تلتها في المرتبة الثانية الفقرة "يعمل التمويل بحقوق الملكية على تقوية الموقف التفاوضي للعميل عند الاقتراض" بمتوسط حسابي (3.10). بينما حلت في المرتبة الأخيرة الفقرة التي تشير إلى الجوانب السلبية للتمويل الذاتي "يعمل التمويل بحقوق الملكية على إضعاف العائد المتحصل للعملاء، وإبطاء التوسع الرأسمالي..." بمتوسط حسابي (2.73). يمكن تفسير هذه النتائج بأن الأهمية المعتدلة التي يوليها العاملون في البنوك (عينة الدراسة) للتمويل الذاتي، تنبثق من كونه مؤشراً جوهرياً على الجدارة الائتمانية للعميل. فهذا المؤشر يعزز استعداد المصرف لمنح التسهيلات، مما يسهم بدوره في تخفيض مخاطر الائتمان المصرفي المحتملة.

4.5.2.2 البُعد الثاني: تصورات المشاركين لبُعد التمويل بالمديونية

جدول (7) النتائج المتعلقة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات "التمويل بالمديونية"

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوي
1	"يعطي اعتماد العميل على حقوق الغير (القروض، السندات) انطباعاً قوياً بأن طالب الائتمان غير قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً".	3.32	0.878	5	متوسط
2	"اعتماد العميل على التمويل غير الذاتي في معاملته مؤشر غير جيد لمانحي الائتمان المصرفي".	3.38	0.799	4	متوسط
3	"يعمل التمويل بحقوق الغير على إضعاف الموقف التفاوضي للعميل عند الاقتراض".	3.41	0.932	3	عالي
4	"تزداد رغبة المصارف في منح الائتمان كلما كان العميل له تجارب سابقة في الاقتراض من المصرف".	3.52	0.823	1	عالي
5	"اعتماد العميل على حقوق الغير لا يعني شيئاً لمانحي الائتمان المصرفي".	3.44	0.837	2	عالي
	المتوسط الكلي لبُعد التمويل بالمديونية ككل	3.41	0.670	-	عالي

المرجع: أعداد الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج (SPSS)

أظهرت النتائج المتعلقة بمكونات الهيكل التمويلي (جدول 7) أن بُعد التمويل الخارجي أو "التمويل بالمديونية" حظي بأهمية نسبية مرتفعة لدى العاملين في البنوك التجارية الليبية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لتقييم هذا البُعد (3.41). ويتجاوز هذا المتوسط القيمة الفرضية للمقياس البالغة (3.00)، مما يعكس الإدراك المتقدم لدى مسؤولي الائتمان للدور الفعّال الذي يؤديه هذا العامل في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي. وعند تحليل فقرات هذا البُعد، لوحظ تباين في استجابات أفراد العينة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.32) و(3.52). وقد حصلت الفقرة التي تنص على أن "رغبة المصارف في منح الائتمان تزداد كلما كان للعميل تجارب سابقة في الاقتراض من المصرف" على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.52)، وبمستوى أهمية "مرتفع". تلتها في المرتبة الثانية الفقرة القائلة بأن "اعتماد العميل على حقوق الغير لا يعني شيئاً لمانحي الائتمان المصرفي" بمتوسط حسابي (3.44) وبمستوى أهمية "مرتفع" أيضاً. أما الفقرة التي سجلت أدنى متوسط حسابي فكانت تلك التي تنص على أن "اعتماد العميل على حقوق الغير (القروض، السندات) يعطي انطباعاً قوياً بأن طالب الائتمان غير قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً"، حيث بلغ متوسطها (3.32) وبمستوى أهمية "متوسط"، وهذا يتسق تماماً مع طبيعة عمل القطاع المصرفي، فالمصارف بطبيعتها مؤسسات وسيطة تعتمد بشكل أساسي على الأموال الخارجية، كالودائع والقروض من الأسواق المالية، لتمويل عملياتها الإقراضية

والاستثمارية. وبالتالي، فإن هذه النتيجة تؤكد أن المصارف عينة البحث نشطة في اجتذاب مصادر التمويل الخارجية، وهو أمر حيوي لاستمرار نموها وقدرتها التنافسية.

4.5.2.3 البعد الثالث: تصورات المستجيبين لُبعد "تركيبية (تشكيلية) الهيكل المالي الأمثل"

جدول (8) النتائج المتعلقة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات ""تركيبية (تشكيلية) الهيكل المالي الأمثل""

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوي
1	"تتضمن مكونات الهيكل المالي معلومات تمكن من بناء توقعات مستقبلية عن مقدرة العميل للوفاء بالتزاماته المستقبلية".	3.54	1.152	4	عالي
2	"يدعم وجود هيكل مالي مثالي موقف مانحي الائتمان بقبول منح الائتمان المصرفي".	3.64	1.133	2	عالي
3	"يحظى تحليل مكونات الهيكل المالي لطالبي الائتمان بالاهتمام من قبل مانحي الائتمان".	3.68	1.171	1	عالي
4	"يهتم مانحي الائتمان بتقييم جانب الأصول ودراسة الجدوى لطالبي الائتمان دون النظر لجانب الخصوم".	3.48	1.097	5	عالي
5	"تختلف استخدامات مصادر الهيكل المالي باختلاف المؤهل العلمي لمسؤولي الائتمان".	3.56	1.049	3	عالي
	المتوسط الكلي لُبعد مزيج الهيكل المالي ككل	3.58	0.747	-	عالي

المرجع: أعداد الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج (SPSS)

تُظهر نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الجدول (8) الأهمية النسبية المرتفعة التي توليها عينة الدراسة من العاملين بالبنوك التجارية الليبية لُبعد "تركيبية (تشكيلية) هيكل مالي أمثل" عند تقييم مخاطر الائتمان. فقد سجل هذا البُعد درجة تقييم مرتفعة عبر كافة فقراته، بمتوسط حسابي إجمالي بلغ (3.58)، وهي قيمة تتجاوز بشكل دال إحصائياً المتوسط الفرضي للمقياس البالغ (3.00). وعلى مستوى تفصيلي، حازت الفقرة التي تنص على أن "تحليل مكونات الهيكل المالي لطالبي الائتمان يحظى بالاهتمام من قبل مانحي الائتمان" على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.68)، مما يعكس الأولوية الممنوحة لهذا التحليل في الممارسة المصرفية. تلتها في المرتبة الثانية الفقرة التي تؤكد أن "وجود هيكل مالي مثالي يدعم موقف مانحي الائتمان بقبول منح الائتمان المصرفي" بمتوسط حسابي (3.64)، مما يشير إلى أثر الهيكل المالي كعامل معزز لقرار منح الثقة. أما الفقرة التي نصت على "اهتمام مانحي الائتمان بتقييم جانب الأصول ودراسة الجدوى لطالبي الائتمان دون النظر لجانب الخصوم"، فقد سجلت أدنى متوسط ضمن هذا البُعد، ولكنه ظل عند درجة تقييم مرتفعة بلغت (3.48). يُستنتج من هذه المؤشرات أن تركيبة "تشكيلية" الهيكل المالي الأمثل، من منظور الممارسين المصرفيين، لا يُعد مجرد متغير شكلي، بل يمثل مؤشراً محورياً للجدارة الائتمانية للعميل، وتُشكل دراسته ركيزة أساسية في عملية اتخاذ القرار الائتماني، الأمر الذي يساهم بفاعلية في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي المحتملة.

4.6 نتائج التحليل الاستدلالي للبيانات:

الإجابة عن السؤال الثالث: هل هناك أثر لمكونات الهيكل المالي (مجتمعة) في مستوى مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف قيد الدراسة؟

للإجابة على هذا السؤال اعتمدت الدراسة على نموذج قياسي يوضح العلاقة بين المتغير التابع (مخاطر الائتمان المصرفي) والمتغيرات المستقلة وهي: (التمويل بالملكية، التمويل بالمدىونية، وتركيبية "تشكيلية" الهيكل المالي الأمثل). ويمكن صياغة النماذج القياسية بالصيغة الرياضية التالية

$$RBF = \alpha + \beta_1 (SF) + \beta_2 (DF) + \beta_3 (OS) + \varepsilon$$

RBF تمثل "مخاطر الائتمان المصرفي".

SF تمثل "التمويل بالملكية".

DF تمثل "التمويل بالمدىونية".

OS تمثل "تركيبية (تشكيلية) الهيكل المالي الأمثل".

أما (ϵ) فهو خطأ النموذج: من المفترض أن يتبع خطأ النموذج التوزيع الطبيعي لمتوسط حسابي يساوي صفر وانحراف معياري واحد صحيح. وأما (α) فهو ثابت معادلة الانحدار المتعدد **additive constant** في النموذج، وتشير الرموز التالية (β_1)، (β_2)، (β_3)، إلى معاملات الانحدار **regression coefficients** الخاصة بكل متغير من المتغيرات المستقلة المفسرة، وتعبّر عن مقدار التغير في المتغير التابع، بدلالة أحد المتغيرات المستقلة فرض ثبات متوسطات المتغيرات المستقلة الأخرى.

4.6.1 اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية:

تم اختبار الفرضية الرئيسية، التي تنص على "وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمكونات الهيكل المالي (مجتمعة) على مخاطر الائتمان في البنوك المستهدفة"، باستخدام تحليل الانحدار المتعدد، وتظهر النتائج في الجدول التالي:

جدول (9) النتائج المتعلقة بنموذج الانحدار المتعدد بين مكونات الهيكل المالي (مجتمعة) ومستوى مخاطر الائتمان المصرفي

الدلالة	ف	التباين المفسر R ²	الارتباط المتعدد R	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.000 ^b	48.052	0.378	0.615 ^a	7.995	1	7.995	الانحدار
				0.166	79	13.144	البواقي
					80	21.140	المجموع

يتم عرض النتائج التالية بناءً على المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول (9): على النحو التالي:

- تشير قيمة ($F = 48.052$)، وهي معنوية عند (0.000) وأقل من (0.05)، إلى أن نموذج الانحدار المتعدد بين متغيرات مخاطر الائتمان المصرفي ومكونات الهيكل المالي (مجتمعة) مهم وذو معنوية.
- بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد بين متغير مخاطر الائتمان المصرفي والمتغيرات المستقلة ككل (0.615).
- بناءً على قيمة ($F: 48.052$) ومستوى الدلالة (0.000)، فإن التأثير الكلي لمكونات الهيكل المالي (مجتمعة) على مخاطر الائتمان المصرفي هو 37.8% ، وهو تأثير معنوي ودال إحصائياً.
- يستنتج الباحث أن "هناك تأثيراً معنوياً إحصائياً بين مكونات الهيكل المالي (مجتمعة) ومخاطر الائتمان المصرفي" دعماً وقبولاً للفرضية الرئيسية الثانية (البديلة).
- ينسب الباحث التأثير المتبقي على تباين مخاطر الائتمان المصرفي، والذي هو $100\% - 37.8\% = 62.2\%$ ، إلى عوامل ليست ضمن نطاق الدراسة الحالية.

الفرضيات الفرعية:

تم اختبار الفرضيات الفرعية، باستخدام تحليل الانحدار الخطي التدريجي المتعدد لقياس العلاقة بين المتغير التابع مخاطر الائتمان المصرفي والمتغيرات المستقلة (التمويل بالملكية، التمويل بالمدىونية، وتركيبية "تشكيلية" الهيكل المالي الأمثل) لترتيب الأهمية النسبية لمتغيرات الهيكل المالي من حيث التأثير في مخاطر الائتمان بالمصارف قيد الدراسة.

جدول (10) نتائج الانحدار الخطي التدريجي المتعدد لتوضيح المتغيرات الأكثر تأثيراً في مخاطر الائتمان المصرفي RBF

النماذج التدريجية	الرمز	مؤشرات الانحدار	الارتباط R	معامل التحديد R ²	التأثير التدريجي	ف	الدلالة	ت	الدلالة
(الثابت)	---	1.054	0.647	0.418	---	25.941	0.000	3.629	0.001
"التمويل بالمديونية"	DF	0.326			0.425			4.850	0.000
"تشكيلة هيكل مالي أمثل"	OS	0.289			0.420			4.786	0.000
"التمويل بالملكية"	SF	-0.160			---			-1.827	0.072

يبين الجدول (10) نتائج المؤشرات الإحصائية لتحليل الانحدار الخطي التدريجي على النحو التالي:

- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: أثر التمويل بالملكية على مخاطر الائتمان المصرفي. بالنسبة لاختبار الفرضية الفرعية الأولى التي تقترح وجود تأثير معنوي إحصائياً "للتمول بالملكية" على "مخاطر الائتمان للبنوك"، تظهر النتائج المقدمة في الجدول (10) أن معامل الانحدار (β) هو (-0.160)، مما يدل على وجود علاقة عكسية. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، حيث إن قيمة اختبار t هي (-1.827) بمستوى دلالة (قيمة P) تبلغ 0.072. ونظراً لأن القيمة المحسوبة للدلالة أكبر من مستوى الدلالة المحدد مسبقاً ($0.05 < 0.072$)، يتم قبول الفرضية الصفرية، التي تشير إلى عدم وجود تأثير، بينما يتم رفض الفرضية البديلة، التي تفترض وجود تأثير معنوي. ويتم تفسير ذلك بأن هيكل التمويل القائم على رأس المال ليس له تأثير كبير على مستوى مخاطر الائتمان بين البنوك قيد الدراسة.
- اختبار الفرضية الفرعية الثانية: أثر التمويل بالمديونية على مخاطر الائتمان المصرفي. أظهرت نتائج تحليل الانحدار التدريجي، كما هو موضح في الجدول (10)، دعماً للفرضية الفرعية الثانية، التي تؤكد أن "التمويل بالمديونية" له تأثير ذو دلالة إحصائية على "مخاطر الائتمان المصرفي". وقد تم استخلاص الاستنتاجات التالية:
 - أولاً: أشارت النتائج إلى أن المتغير المستقل (التمويل بالمديونية) كان له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على المتغير التابع (مخاطر الائتمان المصرفي). كان التأثير ذو دلالة إحصائية عند قيمة (t) المحسوبة 4.850 (قيمة $p = 0.000$)، والتي هي أقل من مستوى الدلالة المحدد ($\alpha = 0.05$).
 - ثانياً: بلغ مؤشر الانحدار بين التمويل بالمديونية ومخاطر الائتمان المصرفي 0.326 وهو مؤشر انحدار إيجابي بين المتغيرين.
 - ثالثاً: كان معامل الانحدار 0.425 (β)، مما يُظهر أن اعتماد البنوك قيد الدراسة على التمويل بالمديونية أو الخارجي (مثل القروض والسندات) مرتبط بمخاطر ائتمانية مصرفية أعلى.
 - استناداً إلى ما سبق، خلصت الدراسة الحالية إلى دعم صحة الفرضية الفرعية الثانية، مؤكدة على وجود ارتباط موجب أي كلما زاد الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية (حقوق الأطراف الثالثة) زاد مستوى المخاطر الائتمانية في البنوك عينة الدراسة.
- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: أثر تبني تركيبة "تشكيلة" هيكل مالي أمثل في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي. أظهرت نتائج تحليل الانحدار التدريجي، كما هو موضح في الجدول (10)، دعماً للفرضية الفرعية الثالثة، التي تؤكد أن تركيبة "تشكيلة" هيكل مالي أمثل له تأثير ذو دلالة إحصائية على مخاطر الائتمان المصرفي. وقد تم استخلاص الاستنتاجات التالية:

• أولاً: أشارت النتائج إلى أن المتغير المستقل (تركيبية "تشكيلية" هيكل مالي أمثل) كان له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على المتغير التابع (مخاطر الائتمان المصرفي). كان التأثير ذو دلالة إحصائية عند قيمة (t) المحسوبة 4.786 (قيمة $p = 0.000$)، والتي هي أقل من مستوى الدلالة المحدد ($\alpha = 0.05$).

• ثانياً: بلغ مؤشر الانحدار بين تشكيلية الهيكل المالي الأمثل ومخاطر الائتمان المصرفي 0.289 وهو مؤشر انحدار إيجابي بين المتغيرين.

• ثالثاً: كان معامل الانحدار 0.420 (β)، مما يُظهر أن تبني تركيبية هيكل مالي أمثل يؤثر تأثيراً طردياً ويساهم في خفض مخاطر الائتمان في المصارف المستهدفة.

• استناداً إلى ما سبق، خلصت الدراسة الحالية إلى دعم صحة الفرضية الفرعية الثالثة، مؤكدة على وجود ارتباط موجب أي كلما زاد الاعتماد على تركيبية الهيكل المالي الأمثل، زاد تعزيز القدرة على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك عينة الدراسة. بناءً على نتائج تحليل الانحدار التدرجي، يمكن صياغة معادلة التنبؤ التي توضح العلاقة بين مكونات الهيكل المالي (كمتغيرات مستقلة) ومخاطر الائتمان المصرفي (كمتغير تابع).

الصيغة العامة للنموذج:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \varepsilon$$

• Y: "مخاطر الائتمان المصرفي" (المتغير التابع).

• X_1 : "التمويل بالملكية (التمويل الذاتي)".

• X_2 : "التمويل بالمدىونية (التمويل غير الذاتي)".

• X_3 : "تركيبية (تشكيلية) الهيكل المالي الأمثل".

• β_0 : ثابت الانحدار. (The Intercept)

• $\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة.

• ε : الخطأ العشوائي في القياس.

المعادلة التنبؤية المقدرة:

وبتعويض قيم المعلمات المقدرة من بيانات الدراسة، تصبح معادلة التنبؤ كالتالي:

مخاطر الائتمان المصرفي = $1.054 - 0.160 + 0.326$ (التمويل بالملكية) + 0.326 (التمويل بالمدىونية) + 0.289 (تركيبية "تشكيلية" الهيكل المالي الأمثل).

4.7 ملخص نتائج واستنتاجات الدراسة:

تمحضت الدراسة الميدانية والتحليل القياسي عن مجموعة من النتائج المحورية التي تُشكل إطاراً لفهم محددات مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي المستهدف، ويمكن استعراضها وفق المحاور الآتية:

• أولاً: "النموذج التنبؤي ومحددات الهيكل المالي":

تتبلور ملامح العلاقة بين مكونات الهيكل المالي ومخاطر الائتمان في النموذج التنبؤي المقدر، والذي أظهر أن التمويل بالمدىونية يُعد المتغير الأكثر تأثيراً في رفع مستويات المخاطر (بمعامل 0.326)، يليه أثر تركيبية الهيكل المالي الأمثل (بمعامل 0.289). في المقابل، كشف النموذج عن دور التمويل بالملكية في خفض حدة المخاطر (بمعامل ارتباط عكسي -0.160)، مما يؤكد أن تعزيز القاعدة الرأسمالية الذاتية للمقترض يمثل كاجاً طبيعياً للاحتمالات التعثر.

ثانياً: "القدرة التفسيرية والأثر الجوهري":

أثبت التحليل الإحصائي أن مكونات الهيكل المالي تمتلك قدرة تفسيرية معتبرة، حيث تفسر مجتمعة ما نسبته 37.8% من التباين الحاصل في مستويات مخاطر الائتمان المصري. وبصورة أشمل، كشفت النتائج أن تبني هيكل مالي متوازن يساهم بنسبة تقارب 42% في الفعالية الكلية لإدارة وتخفيض هذه المخاطر في البيئة المصرفية الليبية.

ثالثاً: معايير منح الائتمان وسلوك المصارف:

أظهرت النتائج نزوعاً مصرفياً نحو تفضيل المقترضين ذوي الملاءة المالية الذاتية المرتفعة، حيث تميل المصارف لمنح الائتمان للعملاء الذين يعتمدون بشكل أساسي على مواردهم الخاصة. كما برزت "الخبرة الائتمانية" والتاريخ الاقتراضي للعميل كمعيار جوهري وحاسم في قرارات منح التسهيلات، مما يعكس اعتماد المصارف على مؤشرات السمعة والسابقة المالية في تقييم الجدارة الائتمانية.

رابعاً: التحديات الهيكلية والأطر التنظيمية:

على الرغم من نجاح نسبة كبيرة من المصارف في تبني أطر شاملة لإدارة المخاطر تتماشى مع مبادئ الحوكمة، إلا أن التحليل كشف عن فجوات إجرائية تتمثل في قصور صياغة سياسات إقراض واضحة ومحددة لدى بعض المصارف، إضافة إلى ضعف آليات الرقابة والمتابعة اللاحقة للقروض والتسهيلات، وهو ما يمثل ثغرة تنظيمية قد تحد من فاعلية تدابير التحوط المتخذة. الخلاصة تؤكد هذه الاستنتاجات صحة فرضيات الدراسة حول الدور الاستراتيجي للهيكل المالي للمقترض كمتغير حاكم في معادلة المخاطر المصرفية، وتستوجب ضرورة الموازنة بين الرفع المالي والتمويل الذاتي لضمان استدامة الاستقرار الائتماني.

4.8 توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي كشفت عنها الدراسة، يوصي الباحث بمجموعة من الإجراءات الكفيلة بتعزيز السلامة المالية للمصارف والحد من مخاطر الائتمان، وذلك على النحو التالي:

- اعتماد تحليل الهيكل المالي كمؤشر استباقي: يوصى بضرورة دمج تحليل مكونات الهيكل المالي للمقترض (خاصة نسب الرفع المالي وحقوق الملكية) كجزء أساسي وإلزامي ضمن نماذج التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية، واستخدامها كمؤشر استباقي للتنبؤ باحتمالات التعثر قبل اتخاذ قرار المنح.
- وضع ضوابط صارمة لمستويات الرفع المالي: نظراً للأثر الإيجابي (الطرد) للمديونية على رفع مستويات مخاطر الائتمان، يتعين على المصارف وضع حدود قصوى مقبولة لنسبة الديون إلى حقوق الملكية لدى طالبي الائتمان، وعدم التوسع في منح التسهيلات للمنشآت ذات الرفع المالي المرتفع التي تفتقر لقاعدة تمويل ذاتي متينة.
- تطوير وتحديث سياسات الإقراض والمراقبة: ضرورة قيام المصارف التي أظهرت قصوراً إجرائياً بصياغة سياسات إقراض مكتوبة وواضحة تحدد المعايير المالية المطلوبة في المقترضين، مع تفعيل آليات الرقابة اللاحقة لمتابعة أي تغيرات جوهرية قد تطرأ على الهيكل المالي للمقترض طوال فترة الائتمان.
- تعزيز "ثقافة الملاءة الذاتية" في تقييم المقترضين: يوصى بضرورة منح أولوية ائتمانية ومزايا تفضيلية (مثل خفض أسعار الفائدة أو تقليل الضمانات العينية) للعملاء الذين يتمتعون بمياكل مالية متوازنة تعتمد بشكل أساسي على حقوق الملكية، لكونها تمثل "وسادة أمان" تمتص الصدمات المالية وتقلل من احتمالات انكشاف المصرف على المخاطر.
- الاستثمار في بناء قواعد البيانات التاريخية: بناءً على أهمية "الخبرة الائتمانية" في قرار المنح، يوصى بضرورة تفعيل أنظمة تبادل المعلومات الائتمانية بين المصارف العاملة في المنطقة، لتكوين سجلات دقيقة حول التاريخ الاقتراضي للعملاء، مما يساعد في تقليل فجوة المعلومات الائتمانية.

- تكثيف البرامج التدريبية المتخصصة: ضرورة إلحاق الكوادر الائتمانية والرقابية بدورات تدريبية متقدمة في مجال "التحليل المالي المعمق" وتقنيات "التدقيق المبني على المخاطر"، لتمكينهم من قراءة الفجوات الكامنة في الهياكل المالية للمقترضين والتعامل مع النماذج التنبؤية للمخاطر بمهنية عالية.
- تفعيل دور مجلس الإدارة في الرقابة على مستويات الرفع المالي: التأكيد على أهمية وجود رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه على القرارات التنفيذية المتعلقة بتركيز الائتمان ومستويات المديونية الكلية، بما يضمن تحقيق التوازن بين تعظيم الربحية وتجميع المخاطر ضمن الأطر التي حددها الدراسة.

5. المراجع:

5.1 المراجع العربية

- أبو حماد، حسن عيسى؛ والداعور، جبر إبراهيم. (2013). أساليب المحاسبة الإدارية الإستراتيجية المطبقة من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وتأثيرها على الهيكل التمويلي لتلك الشركات. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (3).
- أبوزيد، نارين؛ وأسود، أحمد. (2021). دور الهيكل المالي في استدامة الربحية المصرفية: دراسة تحليلية لبيانات عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2013-2018. المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز.
- البشير، مازن عبد الله إبراهيم؛ والحاج أحمد، نورا علي الزبال. (2025). أثر مكونات الهيكل المالي على المخاطر المصرفية: دراسة ميدانية على المصارف السودانية العاملة في ولاية الخرطوم. المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد 6، الإصدار 7.
- البناء، زينب؛ ونعمه، عماد هاشم. (2024). جمود هيكل رأس المال وأثره في القدرة الائتمانية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية. مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، المجلد 1، العدد (73).
- الحاج، طارق. (2019). مبادئ التمويل (ط2). عمان، الأردن: دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- الحافظ، مالك حسين. (2009). أثر كلفة التمويل على التشكيلة التمويلية. الإسكندرية: مجلة المنصورون، العدد (12).
- الخليل، جابر محمد سعيد. (2004). أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الرحمي، زاهر. (2010). المراجعة على أسس المخاطر. عمان: أصول التدريب والاستشارات.
- ريحاني، يسمينه. (2020). بورصة القيم المنقولة آلية لتمويل المؤسسة الاقتصادية. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد (2).
- السر، الحسن عمر. (2013). مؤشرات الرفع المالي وأثرها في اختيار مكونات هيكل التمويل في الشركات: دراسة تطبيقية. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة عدن، المجلد 6، العدد (12).
- دمهوري، أمل والراشد، تغريد. (2018). أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على تحسين الأداء: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية بمدينة جدة. المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، المجلد 38، العدد (1).
- سرايا، محمد السيد؛ وهلال، عبد الله عبد العظيم. (2004). محاسبة شركات الأموال. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- سعادة، يوسف مصطفى. (2002). محاسبة شركات الأموال. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- سعيد، عبد الواحد. (2015). أثر إدارة مخاطر (السيولة - الائتمان - رأس المال) على درجة الأمان المصرفي. مجلة المختار للعلوم الاجتماعية.

- رمضان، محمد سعيد أنور. (2005). *إدارة البنوك*، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- شاهين، علي عبد الله أحمد. (2010). *مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية*. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد 2، العدد الثاني.
- شاهين، علي عبد الله؛ وصباح، بهية مصباح. (2011). *أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني*. (بحث ماجستير غير منشور)، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين.
- شفيق، محمد. (1997). *أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص*. عمان: دار المستقبل للطباعة والنشر.
- شويقي، يوسف؛ وعبد الرحيم، صالح؛ وحسن، محمد. (2023). *تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية بمدينة اجدايا باستخدام نسب الربحية*. مجلة البيان العلمية، العدد (15)، ص 86-100.
- الصيرفي، محمد عبد الفتاح. (2013). *إدارة البنوك* (ط1). دار المناهج للنشر والتوزيع.
- طبيب، محمد؛ وعبيدات، محمد. (2010). *الإدارة المالية في القطاع الخاص*. دار المستقبل للنشر والتوزيع.
- طويرش، عبد الله. (2015). *محددات الهيكل المالي: دليل من المملكة العربية السعودية*. المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 22، العدد (2).
- عبد الباقي، إسماعيل إبراهيم. (2016). *إدارة البنوك التجارية*. عمان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- العش، رشا عوني عبد الله. (2021). *تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية*. المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة، جامعة طنطا.
- الكراسنة، إبراهيم مارس. (2006). *أطر أساسية معاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية.
- مجاهد، الصديق عبد القادر. (2017). *التخطيط المالي ودوره في خفض مخاطر الائتمان المصرفي*. (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان.
- المكاوي، محمد محمود. (2015). *الاحتياط ضد مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي*. المنصورة: دار الفكر والقانون.
- الميداني، محمد أيمن عزت. (2015). *الإدارة التمويلية في الشركات* (ط7). الرياض: مكتبة العبيكان.
- النعيمي، عدنان تابه؛ والتميمي، أرشد فؤاد. (2019). *الإدارة المالية المتقدمة*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

5.2 المراجع الأجنبية:

- Al-Taani, K. (2013). **The relationship between capital structure and firm performance evidence from Jordan**. *Journal of Finance and Accounting*, 1(3).
- Altman, E. I., & Hotchkiss, E. (2006). *Corporate Financial Distress and Bankruptcy: Predict and Avoid Bankruptcy, Analyze and Invest in Distressed Debt* (3rd ed.). John Wiley & Sons.
- Erlend, W., Nier, J., Yang, J., Yorulmazer, T., & Alentorn, A. (2008). *Network Models and Financial Stability*. Bank of England, Economics of Networks.
- Gerasymenko, S., & Holubova, H. (2022). **Statistical Assessment of Risks of Banking Activity**. *Scientific Bulletin of the National Academy of Statistics, Accounting and Audit*.
- Hammami, Y., & Adel, B. (2015). **Ownership Structure and Bank Risk Taking: Empirical Evidence from the Middle East and North Africa**. *International Business Research*, 8(5), 271-281.

- Hariany, I. (2024). **Exploring financial risk management: A qualitative study on risk identification, evaluation, and mitigation in banking, insurance, and corporate finance.** *Golden Ratio of Finance Management*, 4(2).
- Jabbouri, I., Naili, M., Almustafa, H., & Jabbouri, R. (2023). **Does ownership concentration affect banks' credit risk? Evidence from MENA emerging markets.** *Bulletin of Economic Research*, 75.
- Journal of Accountancy. (2018). *Ethics issues in financial distress*. Retrieved from [URL provided in text].
- Mwamugo, L. (2014). **Relationship between capital structure and performance of non-financial companies in the Nairobi exchange.** *Global Journal of Contemporary Research in Accounting and Business*, 1.
- Pouraghajan, A., Malekian, E., Emamgholipour, M., Lotfollahpour, V., Bagheri, M.M., & Branch, B. (2012). **The Relationship between Capital Structure and Firm Performance Evaluation Measures: Evidence from the Tehran Stock Exchange.**
- Rich, J. S., et al. (2010). *Cornerstones of Financial and Managerial Accounting*. South-Western Cengage Learning.
- Rishi, R., & Luhar, H. (2023). **A Study on Risk Management in the Banking Industry.** *Journal of Global Economy*.
- Siddika, A., & Haron, R. (2019). **Capital regulation and ownership structure on bank risk.** *Journal of Financial Regulation and Compliance*, 28(1), 39-56.